تحديات البناء الديمقراطي
الاحتلال الأمريكي

د. حاتم مهدي الدفاعي
جامعة تكريت/ مركز صلاح الدين الأيوبي
رئيس قسم الدراسات السياسية والمستقبلية

المقدمة

تعد الدراسات المستقبلية ذات أهمية لدى الباحثين الذين يتواصلون في جمع المعلومات وقراءة الأحداث وحصيلة الخزين المتراكم في ملفات ذاكرتهم العلمية ومالهم من أدوات بحث تمكنهم من التوقع ما هو ممكن حدوثه مستقبلا ، فالإخفاق في أمر ما في الحاضر يمكن الاستفاد منه في المستقبل وهنا من حق الباحث يقدم ما يراه صائب ومفيد ويشخص الخطأ ويحذر منه واحتمالات حدوثه في المستقبل وهذا لا يعني بأن ما يستقر ه مستقبلا يكون تنبوء يأخذ الدرجة القطعية والحاسمة ، فهناك قد تحدث متغيرات مفاجئة قد تؤدي إلى أضعاف جزء من التحليلات التي تؤدي إلى عدم وضوح الرؤية بشكل تا

لذا على الباحث قبل أن يباشر في تناول ما يروم تقديمه عليه أن يستدرك في حساباته الأمور التي تشغل حيزا من عقل المجتمع وتسيطر على تفكيره كي يقوم بعد ذلك بتشخيص الموضوعات المناسبة وبهذا يكون قد شارك المجتمع همومه وتطلعاته وساهم في إيجاد السبل المناسبة لمعالجة هذه المشاكل وهذا ما ينطبق على صانع السياسة أو العاملين في مجالها والمنفذين لبرامجها ، وان لا ينسى بأن لكل حدث عمقين أولهما التاريخي والثاني المعاصر وهما يشكلان العمود الأساسي في التحليل واستقراء الآفاق المستقبلية للازمة المراد دراستها وتحليلها ومن ثم أعطاء أفضل المعالجات لها ..

ولهذا فأن النظر إلى الآفاق المستقبلية لوضع العراق وفقا لما يتوفر من مدخلات في ظل الاحتلال ، أنما تعد مدخلا في علم الدراسات المستقبلية التي لا تعني تنبؤات خيالية أفكار مثالية تناقض الواقع وتفند الماضي وإنما هي دراسات علمية موضوعية ومحاولات

تحليلية تتناول الفوارق التي تحكم الماضي وتستند إلى الحاضر لتنهض على عتبارات جديدة ملتها ظروف النشأ وحكمتها مقومات ومرتكزات الواقع العراقي الراهن لتستشرف مستقبله.

إن عملية تشكيل أو بناء دولة على أنقاض دولة ذات عمق في النظام الاداري والسياسي قد تم تدميرها بشكل تام وإيجاد نظام سياسي وحكومة بديله ما هي إلا عمليه محكومة بعلاقات القوة في المجتمع المعني بالمسألة وتتميز أي علاقة للقوة بعدم تماثل أو تكافؤ الأطراف المساهمة فيها ، وهذا يعني أن علاقة القوى في حالة المساومه والصراع قد تكون علاقة ندية وهذا يعني أن تساوي القوتين المتصارعتين يجمع في طياته تناقضا ، ذلك أن من الواضح حينما يتساوى الجميع لاتوجد سياسه إذ أن السياسة علاقة صراعية بين طرفين أو أكثر تهدف كل منها إلى إخضاع الآخر لمشيئته أو جباره على التماهي معها مستهدفة الإرغام في نهاية المطاف. فالاعتماد المتبادل والنفوذ المشترك لقوى متساويه يعني الافتقار للقوة الدافعة ، إذا يمكننا القول بأن عدم التماثل لابد وأن يوجد دائما في علاقات القوة طالما أن هذه العلاقات تقوم على التحدي والاستجابة ...

وهذا الذي لايمكن تجاهله من حيث الطروحات الامريكيه التي تشير إلى أن مسوغات الولايات المتحده الامريكيه في أستخدام القوة العسكريه حيال المنطقة عموما والعراق خصوصا ذات آفاق واسعة المدى وبنزعة أنسانيه تتخطى حدود الدولة القومية كونها (قوة خير للهيمنة) باستنادها إلى رؤى جديدة قائمة على تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وبالاعتماد على حقيقة تؤكد أن العراق عامل مؤثر في توازن العالم العربي أولا وفي المنطقة ثانيا وفي نظام العلاقات الدوليه ثالثا ..

مما تقدم يتضح بأن منطق البحث والتحليل في إستنباط الاسس والمرتكزات الفعلية الواقعية للمتغير الأمريكي في العراق عبر آليات وأمكانيات تحقيق الديمقراطية التي جاءت بها الولايات المتحده الامريكيه كونها تمثل الالتزام والتحدي الذاتي للادارة الامريكية التي تتحدث عن خلق الدوله النموذج في المنطقة (العراق) ، الأمر الذي سيفضي إلى تدعيم هياكل البناء والتحول لدمقرطة مجتمعات هذه المنطقة ونظمها السياسة مع عدم نفي أحتمالية التقاطع والتوافق بين الاهداف والمصالح الحيويه للولايات المتحده الامريكية في المنطقة من جهة وحاجتها إلى التغيير والإصلاح على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفق ماتراه منسجما مع استراتيجيتها من جهة أخرى. وعليه ستهدف هذه الدراسة إلى رصد واستقراء وتحليل أهم معوقات التحول الديمقراطي في العراق كمدخل لعرض وتشخيص لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

المشار إليها، وإن الكثير يرى بأن التحول الديمقراطي يعد سابقا لأوانه حاليا وانجازا صعبا واحيانا شبه مستحيل في ظل التحديات الامنيه والاقتصاديه والسياسية وانعكاسات تأثيراتها وأبعادها على مستقبل العملية السياسية وعملية البناء الديمقراطي لكل مجالات الحياة في العراق ...

عليه تم تناول البحث وفق ما يأتي:

المبحث الأول: الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للعملية الديمقراطية في العراق

المبحث الثاني: المعوقات والتحديات لعملية التحول الديمقراطي في العراق

المبحث الثالث: الوجود العسكري الامريكي ومستقبل المعادلة الديمقراطية في العراق

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عرض التحديات التي تواجه البناء الديمقراطي في ظل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، مع عرض للمعوقات والتحديات لعملية التحول نحو الديمقراطية، فضلا عن ذلك يقدم البحث صورة لمستقبل المعادلة الديمقراطية في العراق وما هي الخيارات التي يتطلب إتباعها في سبيل تحقيق عملية التحول نحو الديمقراطية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها : لبناء الديمقراطي ليست حالة نقل قوالب جامدة قد نجحت في دولة ما، يمكن تطبقها على بلد آخر قد يختلف في قيمه وإرثه الحضاري، بل هي تنشئة مبكرة للأفراد والشعوب تنمو معهم منذ الولادة، وللبرهنة على هذه الفرضية يطرح البحث التساؤلات الآتية:

أولا: لماذا تتبنى الولايات المتحدة الأميركية العملية الديمقراطية في العراق؟ مستغلة احتلالها للعراق وهيمنتها العالمية.

ثانيا: كيفية عمل الآليات التي جرى تبنيها في عملية البناء الديمقراطي في ظل الوجود العسكري الأميركي في العراق.

وعليه سوف نستعين بالمنهج التحليلي الذي يركز ويؤسس تصورا لواقع الحال في العراق وكيفية التعامل مع عملية البناء الديمقراطي في ظل الوجود العسكري الأميركي.

المبحث الأول

الإستراتيجية الديمقراطيه

لقد تعددت أسباب ودوافع الاحتلال الامريكي للعراق مابين تدمير أسلحة الدمار الشامل وبين مكافحة الارهاب الدولي ، واخيرا وليس اخرا لنشر الديمقراطية في العراق وتخليص شعبه من نظام الحكم الدكتاتوري المستبد كما أدعت الادارة الامريكيه في وسائل اعلامها وخطابها السياسي الخارجي ...

ولا تتأتى أهمية العراق من موقعه الجيوبولتيكي الاستراتيجي وقدرته العاليه على تحديد الاستراتيجيات الكونيه للولايات المتحده الامريكيه فحسب، إذ عند حدو ه الشمالية تنتهي الحافات الاماميه لحلف الناتو وحده الجنوبي يتلامس مع الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي( ).

كما أنه يتوسط منطقة الشرق الاوسط ووفقا لنظرية ماكندر: من يسيطر على القلب يسيطر على الأطراف، علاوة على احاطته بدول الجوار الجغرافي ذات القدرات والامكانيات للتأثير في معادلة التوازن الاقليمي في المنطقة وعلى رأسها (تركيا وإيران) الأمر الذي دفع المحلل الاستراتيجي ديفيد ديرمسير في معهد الدراسات الاستراتيجيه والسياسية المتقدمة الأمريكي إلى وصف أهمية العراق بـ (أن من يسيطر على العراق يتحكم أستراتيجيا بالهلال الخصيب وبالتالي بالجزيرة العربية( )) ...

ولا تنحصر في اعتقادنا أهمية العراق من هذه الناحية فحسب وأنما من كونه مركزا عملياتيا متقدما في الاستراتيجية الامريكية المعد للمنطقه بصورة عامة لترسيخ هيمنة القطب الواحد وتحقيق أمنه واستقراره واستراتيجيته التي يحددها كارلوتشي (أحد أعضاء مجلس الامن القومي الامريكي) في منطقة الشرق الاوسط بغايه البساطه فيقول (نحن نريد في المنطقة نظما موالية لنا لاتقاوم ارادتنا ثم أننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع ونريد ضمان نهائي لأمن إسرائيل لانها الصديق الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه في هذه المنطقة) ويستطرد بالقول (إذا لابد من تغيير النظام في العراق بالسلاح وبعده في إيران وسوريا وبعدها في السعودية ومصر وفي الغالب ممكن بغير السلاح وهي كلها نظم محسوبه علينا وهي تحملنا أعباء مكلفه بغير فائد) ...

فالعراق يمثل مسرحا استراتيجيا لعملية تحول امريكا من ادارة العالم إلى قيادته ومنع قيام أي قوة منافسة لها في الكرة الارضيه . وبذلك ادت المسأله العراقيه الدور الذي أعطى قوة الدفع لعملية التحول ، وبد واضحا أن العراق أستخدم كنقطة أنطلاق مركزية لاعادة صياغة العلاقات في ((الشرق الاوسط)) واعادة ترتيبه على وفق أسس توافق التوجه الكوني الامريكي لاقامة نظام عالمي قائم على أسس اخلاقية تحدد الصياغة الاستراتيجية الامريكية ...

ولهذا سوغت رة الولايات المتحده نهج جديد للهيمنه المرتكزة على ايديولوجية القوة الخيره المتمتعه بمشروعيه اخلاقيه ذات آفاق انسانية تتعدى حدود الدولة القومية من خلال تأكيد وتدعيم مسؤ ليتها الدوليه في تحقيق السلام العالمي على أساس ثلاثية التوجهات الإستراتيجية في (الشرق الاوسط) والقائمة على مكافحة الارهاب الدولي وتدمير أسلحة الدمار الشامل وتأكيد نزعة التدخل الانساني بوسائل قوامها نشر الديمقراطية وبناء الدول وحماية حقوق الانسان وضمان حقوق الاقليات والتعاضد الدولي لتحقيق الرفاهية وإعطاء مواقع الصدارة للفكر والممارسة السياسية الأمريكية .

وعليه فأن حقيقة الحماسة الامريكيه لغزو واحتلال العراق وتغيير النظام فيه يرتكز (على وفق ماذكرآنفا) على أسس عبء الرسالة الكونيه التي تبتغي الولايات المتحده من ورائها تغيير العالم لا العراق فقط ، ولاحتى منطقة - الشرق الأوسط - فحسب وعلى هذا الاساس شنت الادارة الامريكيه حربها ضد العراق واحتلاله بهدف نشر الديمقراطية وتحقيق الرفاه الاقتصادي بأستغلال إرث الاستبدادية التي تعانيه شعوب المنطقة ، لتقديم القوة القادرة على تغيير المنطقة واحداث نقلة نوعية فيها ((فعراق حر)) يمكنه ن يغير الشرق الاوسط ويحقق الاهداف الاستراتيجية الاساسية القائمة على التدخل التواجد المتقدم ، رد الفعل السريع ، مع تبني شراكة امنية مع الدول الرئيسيه في المنطقة لتعزيز التعاون الدفاعي في (الشرق الاوسط).

ووفق ذلك جسدت الادارة الأمريكية أهمية خلق الانموذج الديمقراطي في العراق لما يخص التوجها ت الامريكيه داخليا وخارجيا بما يدعم الاطروحه الأمريكية. فقد صرح الرئيس جورج دبليو بوش قائلا (إن إيجاد عراق حر ومسالم وضروري من أجل أمن الشعب الامريكي)( ).

كما صرح بول وولفوتيز – نائب وزير الدفاع واحد صقور البنتاغون ومهندس حرب العراق لشبكة (NBC) الامريكية قوله (إن معركة تحقيق السلام في العراق هي المعركة

الرئيسيه في الحرب العالمية على الارهاب وإن هذه التضحيات – الخسائر الامريكيه لقواتها – لن تجعل (الشرق الاوسط) فقط الاكثر إستقرارا بل بلادنا أيضا ستصبح أكثر أمنا) .

ويعطي تصريح ديك تشيني – نائب الرئيس الامريكي الامر وضوحا أكثر حين قال (إن العراق سيقف كمثال لبقية دول (الشرق الاوسط) وهكذا يسهم النموذج العراقي مباشرة في تحقيق أمن امريكا واصدقائها)( ) ..

كما جاءت تصريحات كولن باول – وزير الخارجية الامريكي آنذاك (إن عراق حر يمكنه أن يغير - الشرق الأوسط - لذلك يتوجب على الولايات المتحده العمل السريع لتحويل نجاحاتها العسكريه إلى انتصارات سياسية تخدم المسيرة الامريكيه واستراتيجيتها في مكافحة الارهاب الدولي ونشر الديمقراطية). أما كوندليزا رايس - وزيرة الخارجية فترى (بأن تغيرات جذريه كالتي ستحدث في العراق ستتيح فرصا أكبر لاقامة الديمقراطية في المنطقة وسيكون العراق العمود الفقري لاحداث مثل هكذا تغيرات) . إلا أن هنري كسنجر يؤكد على ضرورة تحقيق برامج إيجابيه للديمقراطية في المنطقة حيث ستكون المصلحة واسعة للعالم جراء إنتشار القيم لديمقراطية التي تعزز الاستقرار وتوجد السلم في العلاقات الدولية ( )...

يجد المخطط الاستراتيجي الامريكي أن طبيعة منطقة - الشرق الأوسط - من حيث السياسة الداخليه متشابهة إذ أن أغلب دولها محكومة بنظم مستبدة متشابهة في سلوكها وممارساتها للسياسه وإن اختلفت مسمياتها فهي تشترك بسمات إحتكار السلطه وإنعدام التعددية الحزبية والمشاركة السياسية وغياب تام لمؤسسات المجتمع المدني التي تعد مؤشرا اساسيا لديمقراطية النظم وتقدم المجتمعات الحديثة فضلا عن عتمادها بشكل كلي على أدوات السلطة القسرية كعامل اساسي في إستقرار وديمومة وجودها على النحو الذي جعل منها نظما منعزلة ومتقوقعة خلف جدرانها وبعيدا عن تطبيق الديمقراطية .

وما تقدم كان هو الدافع والهدف المعلن للادارة الامريكية في قيادة عمليات التحول الديمقراطي وإنهاء الاستبداد في منطقة (الشرق الاوسط) . وكان السبب الأقوى أن هذه المنطقة تكاد تكون الاكثر مناعة بين مناطق العالم للتحول الديمقراطي وهذا ما أشار اليه لويس برنارد بقوله (إن العرب عاجزون عن إقامة الحكم الديمقراطي فهم يختلفون عنا وعلينا أن نكون اكثر معقولية فيما نتوقعه منهم وما يتوقعونه منا ومهما فعلنا فإن تلك الدول ستبقى تحت سلطان طغاة فاسدين ولهذا فإن هدف سياستنا الخارجية يجب أن تكون ضمان بقاء الطغاة أصدقاء وليس معادين)( ) وعليه فهو يقر بصعوبة المهمة في البلدان العربية إلا أن هدفهم أكبر

وأوسع، ليس في جانب نشر الديمقراطية، انما في تحقيق الأهداف الحقيقية التي تسعى اليها في المنطقة، ويستحق كل الامكانيات والمغامرات والخسائر فهو مع ذلك متفائل كون العرب قابلين للتعلم ومن الممكن أن يتوصلوا إلى الديمقراطية شرط أن ترعاهم الولايات المتحده الامريكية وتوجههم نحو طريقها الخاص في التطبيق.

وقد سبقهم جميعا الرئيس الامريكي الاسبق (ريتشارد نيكسون) حينما قال (الديمقراطية هي الحل الامثل لجميع مشاكل منطقة - الشرق الاوسط – وعلى راسها الدول العربيه لهذا فأن على الغرب أن يصدروا لهذه الدول حكومات ديمقراطيه ثبت نجاحها في الغرب ، وعلى الولايات المتحده أن تستغل نفوذها وتأمر الدكتاتوريين في العالم المختلف وخاصة في - الشرق الأوسط - أن يجروا إنتخابات حره لاختيار حكومات ديمقراطيه تحقق الاستقرار والرفاهية)( ).

وللمتابع السياسة الأمريكية يمكنه ملاحظة إنتماء هذه الافكار منذ (مونرو روزفلت ولسن وبوش الابن حين قال (إن بشرى الديمقراطية ونشرها من قبل أمريكا في هذه المنطقة ولعشرات السنين القادمة في ضوء إنعدام التطبيق الامريكي للديمقراطية في هذه المنطقة)( ) إلى تنويعات للفكر الامريكي الكلاسيكي المتعلق بالعالم والتي تمثل جميعها توضيحا لأعلاء المصلحة القومية الامريكية ونشر قيمها بالقوة وهو ما أكدته رايس حيث رأت عملية رسم سياسة خارجيه جديدة يتوجب أن تبدأ من الاعتراف بان الولايات المتحده الامريكيه تتمتع (بموقع إستثنائي). لا سيما وبعد صدور تقرير معهد (كارينجي) لابحاث الاسلام يوم / كانون الثاني / في واشنطن والذي نشر في كتاب (أمريكا إمبراطورية فريدة من نوعها) لمؤلفه (تشارلز كراوثمر) حول أسلحة الدمار الشامل في العراق وعلاقة النظام السابق بتنظيم القاعد ، فكانت النتائج الحاسمة التي توصل اليها بعد ستة أشهر من العمل الميداني في العراق ومراجعة كافة الوثائق ذات الصله : أن العراق لم يكن يمتلك أي نوع من اسلحة الدمار الشامل كما لم يكن النظام على صلة من أي نوع بتنظيم القاعد .

وبهذا سوغت الادارة الامريكية أستخدام القوة العسكرية حيال العراق بمسوغات أخلاقية تحاول أن تضفي عليها صفة المشروعية لتعمل على نشر الديمقراطية عالميا ، فأدعت جعل لعراق حرا ليغير (الشرق الاوسط) وفق الرؤية الأمريكية ولتحول نجاحاتها العسكرية إلى نصر سياسي ينسجم مع المنهج الجديد ((لامبراطورية القرن الحادي والعشرين)). ومن حق المراقبين أن يسألوا بعد نجاح العمليات العسكرية الامريكيه في إحتلال العراق وإنهاء النظام السياسي في

/ / ، ماهي ملامح الديمقراطية التي أعلنت عنها الادارة الامريكية وماهو أثر صدور القرار ( ) الذي خول الولايات المتحدة صفة الاحتلال بشكل رسمي للتعامل مع العراق وكيف تم بناء الدولة العراقيه ؟!! وهل هو وفق النموذج الامريكي الامثل في (منطقة الشرق الاوسط) كما تحدث عنها بوش والاخرين من الإ الأمريكية ؟؟ ولماذا صدر قرار ( ) بمنح السيادة الناقصة للعراق وهل لا زالت الإدارة تعد العراق المحتل نموذجا في المنطقة هناك الكثير من التساؤلات تشغل تفكير المحللين السياسيين والمراقبين والاعلاميين في العالم ... وأخيرا ماهو مصير العراق في ظل هذه التحديات !

لقد كانت النتائج الرئيسية للحرب الامريكية على العراق وإنهيار نظامه السياسي واحتلاله هو تفكيك أجهزة الدولة ومن ثم تدمير البنى التحتية للبلاد وتسارع وتيرة التنافس بين القوى السياسية والدينية (الطائفية) والعرقيه بهدف الحصول على أكبر حصة في مرافق الدولة الجديدة وفق جدولة المحاصصة الطائفيه وإنتشار الفوضى وعدم الاستقرار الامني في عموم البلاد ومنها المركز (بغداد) وتفشي عمليات الاغتيال وتدهور الاوضاع الاقتصادية وإرتفاع نسبة البطالة وتفشي وإرتفاع نسبة الفساد الاداري وتفشي الامراض بسبب النقص الحاصل في الادوية وتدخل دول الجوار في شؤون العراق الداخلية والسيطرة على الشارع العراقي عن طريق الميليشيات الموالية لدول الجوار.

إن الوضع في العراق مثل ويمثل مجموعة من المآزق الصعبة لمختلف القوى والفاعلين داخل العراق فبنية المجتمع وما يتسم به من فسيفساء عرقيه وطائفيه ودينيه ستؤثر سلبا أو إيجابا وبشكل كبير على مستقبل بناء الدولة بأسسها الجديدة ومقوماتها المتعدده والمتشعبة في ظل مفهوم البناء الموضوعي والمحدد والذي يوصف بثلاث مهام اساسيه هي: -

أولا : توحيد الكيانات (الخصوصيات) المتنافر

ثانيا : إتمام عملية التحول الديمقراطي

ثالثا : إعادة بناء الهياكل الاقتصادية

وبناء الدولة ينطلق من ثلاث مفاهيم يمكن النظر اليها وفق( ):

المنظور الأول :

مفهوم بناء الدولة في أساسه هو بناء مجتمع سياسي موحد وفق ما استقر من نظريات سياسية هي (إرادة العيش المشترك)، مجتمع من البشر يعيشون في تآلف بالرغم من إختلافاتهم العرقية والعقائدية تجمعهم هوية وقيم واحد ومصالح واحد هي مصلحة الدولة .

المنظور الثاني :

ينبع من تطوير وتحسين أداء الحكم من خلال إنشاء حكومة فعالة تتمتع بمستوى ادراك قادر على تطبيق القوانين ومحاربة الفساد زرع قيم الديمقراطية ومساند الحريات الخاصة وخاصة حرية ((الصحافة والرأي والمعتقد والفكر)) ففي الماضي كانت الدولة تعمل على إستقرار النظام سواء كان ديمقراطيا أو غير ذلك ، إن التحولات الديمقراطية في جميع دول العالم كانت وماتزال من المبادىء التي تصر عليها الولايات المتحدة منذ إدارة الرئيس الاسبق رونالد ريغان ثم الرئيس بيل كلنتون وحاليا الرئيس جورج دبيليو بوش .

المنظور الثالث:

وهو ما يعرف بإعادة الهيكلية فالدولة التي ينمو اقتصادها هي دولة مستقرة وهناك إرتباط بين التطور الاقتصادي والديمقراطي أي أن النمو الاقتصادي يعتمد على الاسس الديمقراطية التي يجب ان تتبناها الدولة الحديثة ، وفي هذا السياق لابد من التفرقة بين أعادة الهيكل الاقتصادي والتطور الاقتصادي على سبيل المثال ماحدث لكل من اليابان والمانيا بعد الحرب العالمية الثانيه التي دمرت إقتصاد كلا البلدين حتم إعادة أقتصادها حتى تستطيع إكمال بناء الدولة.

ومن هنا تم التفريق بين بناء الدولة وبناء الامة التي تعد أوسع وأشمل وتقوم على أساس التوفيق بين المجموعات المختلفة داخل الدولة حتى تشكل أمة تتحد معا في المصلحة المشتركة والمبادئ والقيم والانتماء ، لذلك يجب أن يكون الحكم على ساس مصلحة الجميع وليس الافراد والجماعات بعينها داخل الدولة ، وأية تدخلات خارجية لبناء مجتمع من البشر لتكوين أمة على أساس المفهوم السابق الذي يرتكز على قواعد الائتلاف والديمقراطية وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي مسالة صعبة للغاية ومكلفه وقد لا تأتي بالنتائج المرجوة ، كما أن إحداث أي نوع من التغييرات داخل المجتمع بطريقة مقصودة أو مصطنعه أمر بالغ الصعوبة .

وهنا نفرق بين التغييرات المقصودة والتغييرات الطبيعية التي تنبع من داخل المجتمع بطريقة طبيعية وليست جراء أي تدخلات أو مؤثرات خارجيه أما المصطنعة فأنها مكلفة للغاية حيث يفرض على رجال الدولة وصناع القرار إحداث تغييرات جذريه من مسار وحياة مجتمع بأكمله كأن تشن الدولة حربا على المخدرات أو على الفقر أو على الامراض والاوبئة، ورغم أننا فرقنا بين بناء الدولة وبناء الامة إلا أن الادراك الامريكي لعملية بناء الامة Nation building يتماهى مع مفهوم بناء الدولة State buillding ذلك أن الدولة الامريكية تساوي الامة الامريكية لعدم وجود كيانات ذات ولاء امريكي خارج إطار سيطرة الولايات المتحد الامريكية وعلى دولتها القومية . ولايخرج عن نطاقها هذا الامر وجود كيانات كـ (بورتريكو) مثلا او بعض الجزر التي تديرها الولايات المتحد الامريكية ذلك أنها مناطق تدار أمريكيا ولكنها ليست جزء من الوطن الامريكي .

وعليه فان عملية التحول الديمقراطي في العراق وبأصرار الولايات المتحده الامريكية تمثل تحديا يواجه الذات الامريكية خاصة وهي تجد نفسها محور الارتكاز الاساسي للحرية والديمقراطية ومشروعا للتنوع الثقافي فلا يستطيع أي ليبرالي حقيقي أن يكون معاديا للامركة لانها الليبرالية ومن جهة ثانيه فأن التوقيت المناسب(للهجوم الديمقراطي) على منطقة - الشرق الأوسط - ابتدا من العراق مرتبط بتحول أستراتيجية الولايات المتحد الامريكية كونها القطب الاوحد نحو الاستراتيجية الكونية المهيمنه على طرق تعزيز الاتجاهات الديمقراطية التي ستعمل على توفير إمكانية توطيد السلم وإستقرار العلاقات الدولية ..

ووفق ذلك ستعمل الولايات المتحده الامريكية على نشر الديمقراطية وبناء الدولة العراقية (من وجهة النظر الامريكية) عبر بناء نظام سياسي معافى وسليم وسيكون ذلك وفق سيناريوهين على المدى القريب هما:( )

السيناريو الأول:

تأسيس هياكل سياسية مستنسخة لدوائر الامن القومي الامريكي وظيفتها تغطية إحتياجات المرحلة المقبلة ولا بأس أن يسبغ عليها كل ما يمكن من الصفات الايجابية لتحقيق هدف نشر الديمقراطية ...

السيناريو الثاني:

أن تعمل الولايات المتحده الامريكية واستجابة لضغط الشعب أو ألايفاء بالالتزامات لتأسيس نموذج ديمقراطي ليبرالي على الطريقة الامريكية ولكن هذا يستلزم فترة طويلة وجهود مضنية لتأسيس البنية الديمقراطية في العراق ووفق النهج العراقي .

ومن وجهة نظرنا الاكاديمية والموضوعية يمكننا القول أن عملية بناء الدولة والتحول الديمقراطي في العراق لايمكن أن يأخذ مداه الطبيعي وحجمه التنفيذي إلا وفق المفاهيم التي تم تناولها – توحيد الكيانات المتنافره – في ظل حقيقة تؤكد أن عملية بناء الامم والمجتمعات واحدة من الظواهر التي يتوجب وضعها ضمن سياقها التاريخي والاجتماعي إذ إن هذه العملية غالبا ما تتسم بالفوضى والاضطراب خاصة في ظل أوضاع معقده كالمجتمع العراقي فأذا كانت قوى المجتمع جميعها تتفق على هدف واحد هو بناء مجتمع مدني ديمقراطي تعد ي وهنا الديمقراطية تعني بدورها التعددية والاعتراف بوجود أختلافات إيديولوجية وعقائدية وعرقية داخل المجتمع الواحد ، وعبر صيغة فتح الحوارات وتقبل الاخر وتبادل وجهات النظر فالتحول السياسي يجب أن يوازن بين مصالح القوى المختلفه في المجتمع وعدم إستغلال الولاءات الدينية والعرقية كي لايؤدي ذلك إلى صراعات بالإمكان تطورها إلى نزاعات مسلحه بين القوى المختلفه (وهذا ماحدث في الساحة العراقية).

ووفق ذلك ولكي يتحقق كيان الدولة الواحد يجب أن تنصهر المجموعات المتفرقة وتتعايش مع بعضها ، مع سيادة مبدأ الديمقراطية الذي يجعل الشعب ينتخب حكامه وممثليه فهذا المبدأ يرسخ سيادة القانون لاسيادة الفرد فالساحة السياسية العراقية يجب أن تبتعد عن النظرة(البراغماتية والمصلحية) إلى أصحاب النظرة ذات الافاق المستقبلية الاستراتيجية لاعادة البلد بناءا أو ديمقراطية من خلال الوحدة الوطنية (الهوية الموحد) الديمقراطية .

وعليه فقد يساعد التعاون مع المؤسسات الموجودة عملية التحول الديمقراطي والتي تكون مفاتيح أسرار التجربة التي تفرض مميزات وخصوصيات لايمتلكها إلا العراقيون أنفسهم ، وهذه الخيارات يمكن القول أنها المرتكزات والاسس لاطار الممارسة العملية لأليات إدارة المجتمع وبنائه وصولا إلى الشكل الأنسب لتوافق القدرات والامكانيات والنسيج الاجتماعي الطبقي المتنوع .

المبحث الثاني
المعوقات والتحديات لعملية التحول الديمقراطي في

ان بناء عراق ديمقراطي ومستقر هو (السيناريو) المرغوب فيه ، إن لم نقل المشروع المنتظر ، إلا أن تحقيق هذا (السيناريو) له شروط ومتطلبات عديدة يتعين توفيرها وأنضاجها ولذا – وحسب إعتقادنا – يصعب تحقيقه خلال المستقبل المنظور ، حيث ان هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه العملية الديمقراطية في العراق( ). بعضها يمكن أن نطلق عليه داخليه بنيوية نابعة من خصوصية المجتمع العراقي وطبيعة النخب السياسية العراقية التي يمكن أن تقود عملية التحول الديمقراطي .. وبعضها الاخر نطلق عليها خارجية من نتاج الاحتلال الامريكي البريطاني لهذا البلد . ومن ثم فأن الوقوف بوجه هذه التحـ يات أو المعوقات بحاجة لوقت يستغرق فترة لسيت قصيرة بتقديراتنا السياسية والاستراتيجية من الزمن .

فالعديد من النقاد يرون الوقت غير مناسب حاليا لاقامة الديمقراطية في العراق بناءا على - فق رؤيتهم - وجود بدائل مقبولة للديمقراطيه والتي لم تكن مثالية إلا أنها أكثر ملائمة لضمان إستقرار الاوضاع في هذا البلد وبالاضافة لذلك عدم إستعداد العراق للديمقراطية في الوقت الحالي ، لاسيما في ظل مجتمع مقسم وغير مستعد لقبول الديمقراطية ، ثم أن الاصرار فجأة في التحول نحو الديمقراطية فكرة تحفها الكثير من المخاطر والمغامرة حسب إعتقادهم (غير مأمونة العواقب) وهذا ماحدث فعلا في الساحة العراقية ... وعلاوة على ذلك فأن الولايات المتحدة الامريكية تفتقر لمصداقية تحقيق ونشر الديمقراطية حيث أن لواشنطن باعا طويلا في دعم ومساندة نظم تسلطية واستبدادية في المنطقة طالما هذه النظم تتفق مع مصالحها وتوجهاتها ، أي سياستها بشأن قضية الديمقراطية في المنطقة قامت على أساس التضحية بالمبادئ الديمقراطية من أجل المصالح ( ).

ووفق ما تقدم يمكننا اجمال المعوقات وتحديات بناء الدولة الديمقراطية في العراق قائمة على : -

. **تدهور الاوضاع الأمنية :**

قدر لهاجس الأمن أن يصبح مشكلة منذ الساعات الاولى لاحتلال العراق ومع إرتفاع أعداد ضحايا الاغتيالات والمواجهات المسلحه والتفجيرات وتصفية الحسابات إن كانت مع العراقيين أو مع الولايات المتحدة الامريكية على الساحة العراقية وهذه المشكلة أدت إلى عدم تحقيق مستوى مقبول من الامن والاستقرار بما يتيح فرصا أفضل للتفكير في المطالب الاخرى التي تدحرجت إلى مراتب أدنى من سلم الاولويات ولعل في مقدمتها الديمقراطية التي طرحتها الادارة الامريكية بديلا عن اسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع تنظيم القاعد بعد عدم ثبوت صحتها .

ومن وجهة النظر الاكاديمية والموضوعية التي تم تناولها في العديد من الدراسات والبحوث والمقابلات الاعلاميه في الحديث عن دور الاطراف المعوقات الداخلية والتي سببت أوضاع أمنية غير مستقرة وأثرت بشكل مباشر على عملية التحول نحو الديمقراطية وبناء الدولة على كافة الاصعدة (السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية، العسكرية والامن الداخلي .... إلى خره) حيث إشتركت فيها أطراف متعددة وفي مقدمتها هي :-

- وجود قوى سياسية لا يتجاوز تفكيرها حدود السلطة التي تتطلع إلى الإمسا بها.
- التمسك بلعبة المحاصصة الطائفية والعرقية والسعي لتكريسها في المؤسسات الحكومية ، الأمر الذي زرع بذور مشكلات أمنية وسياسية خطيرة هددت الوحدة الوطنية للعراق ودفعت به إلى الحرب الأهلية التي لا زلنا في مأمن منها وإن بعض أوجهها تجسدت في عمليات التهجير .
- جود من ينتظر نصيبه من السلطة اعتقادا منه بأن دوره في المرحلة السابقة يؤهله لمثل هذا الدور، وأي إخفاق في هذا المجال تعني ضربة لمصالحه الشخصية التي لا تعير قدرا مماثلا من الاكتراث والاعتبار للمصلحة الوطنية .
- وجود فاعلية للميليشيات التي تمتلك السيطرة على الأ تعتقد بقدرتها على التحدي وذلك من خلال الدعم الحاصل لها من خارج الحدود أولا وعدم تدخل الإدارة الأمريكية وحسم الموضوع في بدايته وتركه يتفاقم ثانيا ، وهذا له أسبابه العديدة ولا يمكن إيجازها حاليا ..

- هناك أطراف إقليميه فاعلة على الساحة العراقيه والتي تخوض أجهزتها (المخابراتية والعسكرية) صراعا من أجل تحقيق هدفين هما :-

أولا : جعل الولايات المتحدة الامريكية منشغلة بالشأن العراقي الذي يشكل جدارا لصد الهجمات من خلال استنزاف آلتها العسكرية ماديا وبشريا وتدميرها معنويا في مستنقع فيتنامي جديد في المنطقة.

ثانيا : ترتيب وتهيئة ظروف أحكام سيطرتها على المتغيرات السياسية في العراق في حال فشل الورقة العسكرية وتوظيف هذه المتغيرات بل إستغلالها لمصلحتها في مرحلة لاحقة .

وفي ظل هذه الظروف سيكون من الصعب إتخاذ خطوات جدية على طريق التحول الديمقراطي الحقيقي خاصة وإن واشنطن حريصة على تهيئة الاوضاع بحيث تسمح بقيام نظام موال لها في العراق يضمن مصالحها في النفط ، وبناء القواعد العسكرية الدائمة لها ، وعقد إتفاقيات طويلة الامد ، وقيام تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني (إسرائيل) بشكل مباشر أو غير مباشر ... وجميع هذه الارادات الامريكية وتخطيطاتها الاستراتيجية للوصول إلى أهدافها إنما تواجهها الارادة العراقية أولا وسبل الدفاع عن النفس ثانيا وأسس تحقيق معادلات التوازن الاقليمي الدولي ثالثا .

. الخارطة السياسية للاحزاب :

بعد / / أصبحت الساحة السياسة العراقية ذات تخمة بالاحزاب والحركات السياسية والدينية بالاضافة إلى الأحزاب القديمة المتعارف عليها وعلاوة على ذلك عدد كبير من الصحف اليومية والاسبوعية والشهرية والتي ملئت المكتبات والارصفة وقسم كبير منها كان يوزع مجانا في الطرقات. وقد صنفت هذه الخارطة السياسية والدينية للاحزاب على أحزاب دينية وقومية وليبرالية وكردية ويسارية ، فضلا عن احزاب الاقليات( ) .

وإن كانت التعددية الحزبية حالة مطلوبة وتعبر عن مظهر من مظاهر الديمقراطية المستندة على القاعدة الشعبية والمقننة بالاطر القانونيه للعملية الدستورية وإلا فأنها (الأحزاب) ستعمل على تشرذم الحياة السياسية ويؤثر ذلك سلبا على إختيارات المواطنين وممارستهم للعملية الديمقراطية .

ورغم التأثيرات السلبية التي تسببها وتنتج عنها التعددية الحزبيه المفرطة إلا أن مسيرة بناء الدولة وتحولها الديمقراطي ستكون كفيلة في حل هذا الامر ، عبر زيادة فاعلية الاحزاب ذات الامكانيات والكفاءة والقاعدة الشعبية بأطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية هي التي ستستمر وستعمل بجدية من أجل طرح برامجها الواقعية والتواصل مع الجماهير لتوسيع قاعدتها الاجتماعية ، أما الاحزاب التي تكون في غير هذا التوصيف فأنها حتما ستندثر تدريجيا وتزول من الخارطة السياسية .

. جدلية العلاقة بين الدولة والديمقراطية :

لعل من بين أهم الخطايا الكبيرة التي شخصت على قوات الاحتلال في العراق هي قيامها بتفكيك الدولة العراقية وحل أجهزتها ومؤسساتها وفي مقدمتها ((الجيش وقوى الامن الداخلي وعدد من الوزارات)) كما تركت الكثير من المؤسسات والاجهزة الحكومية الاخرى عرضة للسلب والنهب خلال الايام الاولى للاحتلال، مما أوجد حالة إنعدام الدولة في العراق خاصة وأن سلطات الاحتلال لم تبادر في خلق أجهزة ومؤسسات بديلة فاعلة لسد حالة الف السياسي والمؤسسي والامني ، وهذه تعد حالة مناقضة لما صرحت به في بناء الديمقراطية وجعل العراق نموذجا في المنطقة ، لذا حدث تدمير شامل في البنية الارتكازيه في البلاد ، وعليه قامت سلطات الاحتلال بتسريح الالاف من موظفي الدولة دون منحهم (معاشات تقاعدية) فشكلوا أعدادا كبيرة من جيش البطاله الذي أصبح يشكل ثقلا وعبئا على العملية السياسية والاوضاع الامنية في البلاد.

أما في مجال بناء الدولة (إقتصاديا عسكريا علميا إجتماعيا) فقد كانت الامال مبنية على مسألة إعادة الاعمار وعلى دور الدول المانحة لتقديم الدعم والمساندة ، إلا أن ما تحقق من نتائج هو متواضع بكل المقاييس سواء على صعيد الاعمار أو ألاستقرار الامني أو العملية السياسية أو الخدمات أو تحسين الاوضاع الاجتماعية أو جاهزية القوات المسلحه أو قوى الامن الداخلي .. ونتجة لما تقدم في أعلاه فقد تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة إرتفاع نسبة مشكلات الفقر والبطالة التي تجاوزت (%) حسب بعض التقديرات وهناك من يذكر بأنها(%) وكان الامر متعلق بتحسين هذه الاوضاع في ظل عمليات إعادة الاعمار ، إلا أن الاوضاع الامنية قد أثرت بشكل وبآخر على ذلك ، وهذا في المناطق التي شخصت بأنها ساخنة ، إلا أن نصيب المناطق التي كانت مستقرة لم يكن أفضل من

الاولى وهذا ماتم مشاهدته في وسائل الاعلام عبر القنوات الفضائية وما تكشفت عنه الحاله في الايام الاخيرة من عام وبداية عام في جنوب العراق وأثر صراع الكيانات السياسية في ذلك كان جليا وواضحا .. ومن وجهة نظرنا الاكاديمية لم تكن الادارة الامريكية المحتلة للبلاد جادة في تعزيز دورها في إعادة الاعمار وخاصة في بناء الدولة بمؤسساتها وبنيتها التحتية رغم تصريحات الادارة في واشنطن المستمرة في تخصيصها ((مليارات الدولارات)) لاعادة الاعمار في العراق إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك . بالاضافة إلى عوامل أخرى قد شكلت عبئا على عملية إعادة الاعمار وحالة الفوضى في البلاد ألا وهي مسألة الفساد الاداري والمالي المستشري بشكل قد فاق الحدود وهذا مما دفع البعض للقول (بأن العراق غير مؤهل لقبول الديمقراطية).

. الثقافة السياسية الديمقراطية :

لقد عرف الثقافة السياسية عدد من الباحثين فمنهم من قال بأنها ذلك الجزء المهم من الثقافة السائده في مجتمع معين ، غير أنها بمجموعها تكون تركيبا منظما ينطوي على طبيعة سياسية .. وهناك من يقول أنها مجموعة القيم والمعتقدات السائدة في أي مجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات وتخلق نوع من الملائمة الاجتماعية لسلوك الافراد وتعطي للعمليات السياسية شكلا ومضمونا بالطريقة نفسها التي تعطي بها الثقافه بوجه عام ملائمة الحياة الاجتماعية.

وعليه فإن من المؤكد أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات واجراءات فحسب ، لكنها إلى جانب ذلك هي تستند إلى ثقافة سياسية تتضمن منظومة من القيم التي تكرس ممارسة الديمقراطية ليس على الصعيد السياسي فحسب ولكن على صعيد مؤسسات المجتمع أيضا . ومن هذه القيم ((التسامح السياسي والفكري (١٤) ، الاعتدال ، القبول بالحلول الوسط ، الاحتكام إلى الأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات ، المشاركة في الشأن العام)) ويتفق الجميع على أن الثقافة السياسية الديمقراطية من المقومات الاساسية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ المؤسسات الديمقراطية ( ) . لا سيما ون الثقافة السياسية تشكل جزء لايتجزأ من عقلية وسيكولوجية (١٥) الفرد والمجتمع التي تؤثر على سلوكيتهم السياسية وينطوي هذا السلوك على نظرة الفرد لنظامه السياسي ومؤسساته وقواعده ، نظرة الفرد لحالة الصراع والتنافس بين القوى

والاحزاب والتيارات السياسية في المجتمع واخيرا نظرة الفرد للنشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته والذي ينطلق وفق مركزه الاجتماعي وإنتماءه الطبقي ومستواه الثقافي( ).

وإذا ما طبقنا النظرية على الواقع العملي لوجدنا أن المجتمع العراقي يعاني من الثقافة السياسية كون أسهامه كمواطن يكاد يكون ضعيف في المدخلات السياسية(الترشيح ، الانتخاب ، النشاط الحكومي ، النظام السياسي) ليس بعدم معرفته بالنظام السياسي وبقواعد اللعبة السياسية لكنه يبتعد عن المشاركة السياسية لادراكه بعدم جدوى المشاركة ، وبذلك أقتصر دوره على تلقي مخرجات النظام السياسي والامتثال لها وهو مطيع لها ، لأنه لا يعرف أي خيارات أخرى وبذلك تكون دائما المبادرة السياسية من الجانب التسلطي .

وعليه نجد ان المجتمع العراقي لديه من الصعوبة الحقيقية لتحول المجتمع من وإلى بسرعة قياسية فحاجته اليوم إلى ثقافة سياسية مشاركة لتلائم الاجواء الديمقراطية ، حيث ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيهم بالنظام السياسي وحركته ومؤسساته (مدخلاته ومخرجاته) لتضفي سمة الديمقراطية في البناء المؤسسي والسياسي ليكون دور وفاعلية الرأي العام مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبر عن مثل هذه الاحزاب وجماعات الضغط أو من خلال اجراءات التصويت والترشيح في الانتخابات وأستطلاعات الرأي العام والندوات والمؤتمرات.

. جدلية العلاقة بين الديمقراطية وبناء مؤسسات المجتمع المدني :

تعد مؤسسات المجتمع المدني حقل للتنافس والصراع وميدان لعمل القوى الاجتماعية ذات المصالح والرؤى والمواقف المتباينة جوهره الخيار الديمقراطي ،ان مايوازي المجتمع المدني الحديث من حيث دلالة أستقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة هو مايمكن أن نطلق عليه إصطلاحا تسمية (المجتمع الأهلي) في التاريخ السياسي والاجتماعي العراقي .

ويتفق العديد من الباحثين على ان المجتمع المدني الاطار الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ، ويمارس فيه الحكم على اساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن وتقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسات / البرلمان والقضاء المستقل والاحزاب والنقابات والجمعيات والمنتديات الفكرية والادبية والاعلام المستقل/ إلى آخره( ).

فالديمقراطية شرط قيام المجتمع المدني والضمانة الفعلية للامن والرخاء والرفاهية والاطار المستوعب للتعددية الاجتماعية ومدخلها الاساس إلى تداول الحكم عبر الانتخابات .

من هنا فإن المجتمع المدني يؤمن بقيام دولة كحق جماعي يضمن المشاركة الجماعية في صياغة ارثها وتقاليدها والمحافظة عليها ويتعامل مع المتغيرات العصرية بعقل مفتوح وأستعداد للتفاعل والاستجابة ويقاوم الانغلاق والعزلة ويحث على تطوير قيم الحياة المدنية ونبذ العنف والقسوة والغبن والتفرقة ، كما ويقاوم عقلية التخلف التي تبيح فرض السطوة وتسمح بالتسيد على القيم الراقية من الحياة المدنية( ).

أما أنموذج العام للحكم المدني فيتسم بسيادة نظام المؤسسات واستقلالية السلطات داخل مؤسسة الحكم ونبذ العنف وتحاشي الروح الانقلابية وتجاوز المراهقة في العمل السياسي . وهذا ما يتطلب وجوده في الساحة السياسية العراقية إبتغاءا لمجتمع الديمقراطية الذي ننشده ودفعنا ثمنه جسيما في ظل الاحتلال الامريكي للبلاد الامر الذي يجعل لهذا الهدف والغاية مطلبه المزدوج ، وعلى خلاف ماعرفناه عند الشعوب الاخرى من العالم . احدهما الحصول على الاستقلال والثاني بناء مجتمع ديمقراطي مدني معافى يوفر ضمانات حقيقية تحول دون تكرار ماحصل من دمار مهما كانت الاسباب والمبررات .

ولعل الشك في مصداقية البناء الديمقراطي وأقامة المجتمع المدني (وفق ماورد ذكره آنفا) واردة وبشكل ملفت للنظر لاسيما في خضم مئات المؤسسات التي برزت بمبررات أو دون مبررات بعد الاحتلال ، وماجاءت به إدارة الاحتلال البريطاني سابقا بأدرارة الديمقراطية وزرعتها في مجتمعنا وبأنفصال تام عن ظروف التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتي سرعان ماتهاوت بعد سنوات الاستقلال ، إذا كان ذلك قد حدث فمن يضمن أن الاحتلال الحالي سيقوم بدور مماثل ، خصوصا وأن ما من منطق معقول يقر بقيادة قوة أحتلال تقوم بتنمية وسط ديمقراطي وتأسيس مجتمع مدني يفضي في النهاية إلى ما لا ينسجم ومصالحها لان الديمقراطية الحقيقية تعني تمثيل إرادة الشعب ولايمكن لارادة الشعب أن تلتقي مع إرادة محتله .

إن الجدل حول موضوع المجتمع المدني بأعتباره عنصر إثراء لتراثه العلمي الذي يرمي إلى استكشاف العلاقة بين المجتمع المدني وبين إحتمالات الاصلاح السياسي غير المتسم بالعنف بشكل عام وظهور الحكومات الديمقراطية بشكل خاص ، لان المجتمع المدني المطلوب تحقيقه في العراق مؤسسة حقيقية للديمقراطيه تجعل منها استراتيجية كاملة لكل المجتمع السياسي لامجرد رهان سياسي تكتيكي.

إن معوقات التحول الديمقراطي واقامة المجتمع المدني لاتكمن فقط في ادارة القوة الكونية الوحيدة وتغليب مصالحها الاستراتيجية في العراق ، وإنما سادت معها وبنفس

الاستراتيجية قوى أقليمية متعارضة ومتطابقة المصالح مع القوة الاولى ، بالاضافة إلى قوة داخلية متطابقة الرؤية أو متعارضة المصالح مع القوتين(الاولى والثانيه) ، علاوة على ذلك المنظمات الارهابية ومنظمات المجتمع المدني الدولية والمنظمات الدولية والاقليمية غير الحكومية (Ngos) وهولاء جميعا الفاعلين الاساسيين في التأثير على نشوء المجتمع المدني الذي يواجه عقبات ليس من السهل تخطيها بسبب الآتي ( ):

. قوة تأثير العوامل الكابحة (التوجه الديني / العرقي).
. قوة تأثير سلطة الاحتلال.
. الانتقائية وازدواجية المعايير.
. انعدام الشفافية.

وعليه فأن مساواة الجميع في الحقوق والواجبات هي من صفات المجتمعات الديمقراطية المدنية ، التي تضمن فيها الحقوق المدنية والسياسية وتترسخ فيها الحقوق الفردية للمواطنين بأعتبارها المدخل الحقيقي لضمان حقوق الجماعات هي السبيل الوحيد لعراق معافى يأخذ دوره الطبيعي في إطار أمنه ومنطقته والحضارة الانسانيه جمعاء مستندا لعمق وثراء ذاتي عريق.

ومما تقدم من معوقات وتحديات يبقى نجاح الديمقراطي خيار واقعي لابد أن يكون مستقبلا ولكن ليس بالشكل السريع ولا بالامر السهل لكن ذلك أيضا ليس بالمستحيل لانها عملية طويلة وشاملة وتتطلب الوقت والصبر والتضحية لان العراق يتمتع بميزة الشعب المتعلم والمتحضر رغم كل الاخفاقات .

. الديمقراطية.. ليست وصفة طبية:

إن الديمقراطية بعيدة كل البعد عن أن تكون علاجا شاملا يمكن اعطاؤه او (تطبيقه) على كل المعضلا . فاذا ما اصابت حريات وشعارات الديمقراطية، فجأة جسد (بلد) ما ستملؤه انقسامات دينية – عرقية او مجتمع يحتوي تقسيما غير متكافئ من اطيافه، فانه من المؤكد ستكون هناك جماعة ستستغل الظرف لتهيمن على الجماعات الاخرى، وهذا مما يؤدي الى صراع على السلطة يكون ضحيته كثير من أبناء الشعب.

في بحوث سابقة تناولنا مسألة أثر الرؤية الاستراتيجية في التفكير العلمي، وهنا تتمثل هذه الرؤية اقليميا ودوليا في مسألة الديمقراطية، إذ إن (الديمقراطيات) التي تمارسها أنظمة الحكم الدول المتجاورة أو المتباعدة، لا يمكن أن تكون في صراع ضد بعضها. كما لا يمكن بناء ديمقراطية مستقرة وصحيحة وسط منطقة ساخنة وغير مستقرة. وكذلك لا يمكن أن يدوم السلام والأمن بين بلدان اقليميا (متجاورة) في حالة أن جذورهم تحتوي على فايروس عدائي.

هذا يؤكد أن النظرة الواحدة لا تكفي أن تمنح العلاج، كما ان النظرة هذه التي يفرض دواؤها من قبل المعالج الخارجي قد تؤدي الى مردودات عكسية غير متوقعة، لا يحمد عقباها. وان الجرعات الصغيرة الاخرى المبكرة مثل (مجالس الحكم، الانتخابات، الدستور، الفدرالية... الخ) دون فهم عميق واطلاع كاف للحياة الاجتماعية، والرغبات، والقدرات، ستكون غير مجدية بالشكل الذي يتطلب أن تكون عليه. إذ يهاجم بلد ديمقراطي بلد غير ديمقراطي لغرض محدد، هو فرض تغيير ديمقراطي، فان المشكلات التي تنشأ للأمن الدولي يمكن ان تتجاوز في تناسبها التبرير المقدم الى القضية.( )

المبحث الثالث

الامريكي ومستقبل المعا الديمقراطية

بعد أن بدات العمليات العسكرية للقوات المحتلة للعراق بشبه توقف ، عمدت الادارة الامريكية بطرح افكارها ومشاريعها السياسية لتحقيق ما أعلنت عنه (الديمقراطية) ، وبهذا بدأ قادة الفكر والسياسة يقدمون آرائهم بهدف تحقيق أفضل النتائج ومنهم : -

فيرى هنري كيسنجر (إن إدارة العراق بحكمة عالية وإقامة حكومة ديمقراطيه ممثلة تمثيلا كاملا وتضطلع بسياسات تقدمية واضعة في ذهنها مصالح الشعب ومشاركته السياسية لدليل على نجاح الادارة الامريكية سياسيا في العراق)( ) ويؤكد ريوبيل مارك من معهد أمريكان انتر برايز (إن هدف الولايات المتحدة يجب أن يركز على خلق مجتمع مدني في العراق يضم الملل والاعراق وجميع الطوائف والاديان لخلق مجتمع ديمقراطي يقبل الحوار مع الاخر)( ).

وفي كتاب صدر عن مؤسسة (Ramd) تناول دور الولايات المتحدة في عمليات بناء الدول منذ عام أي مابعد الحرب العالمية الثانية ، حيث يقارن مؤلفي الكتاب نتائج هذه العمليات ويحدد الدروس المستفاده ويقترح كيفية الاستفادة منها وتطبيقها على العراق الذي هو التحدي الحالي الذي يواجه صانعي القرار في الولايات المتحدة ويحتوي الكتاب على عشرة فصول تناول سبع حالات تاريخية اطلقت عليها مختلف المصطلحات التي أستخدمت على مدار ( ) عاما للتعبير عن العمليات التي يتم فيها إستخدام التدخل العسكري، إذ اطلق على العمليات التي تمت في المانيا واليابان مصطلح (إحتلال) ، أما في الصومال وهاييتي والبوسنه وكوسوفو فسميت (عمليات حفظ السلام) إلا أن الادارة الامريكية الحالية تفضل مصطلحي (الاستقرار ، واعادة البناء) للاشارة إلى العمليات في أفغانستان والعراق ، بينما يعد مؤلفوا الكتاب أن مصطلح (بناء الدول) هو الاقرب لهذه العمليات ، حيث أنه في كل هذه الحالات كان الغرض من إستخدام القوة العسكرية هو إقامة الديمقراطية( ).

وكما يحدد مؤلفوا هذا الكتاب أهم التحديات التي تواجه وستواجه الادارة الامريكية وبرنامج التحول السياسي والتوجه الديمقراطي في العراق ، إلا أن الادارة الامريكية ترغب بالتحول السريع إلى الديمقراطية التعددية وهذا مايتطلب منها الاتي ( ):-

. البحث عن الهويات المختلفه التي يتكون منها المجتمع (دينيا وقبليا) وعدم إغفال أي مكون منها مهما كان حجمه في المجتمع .

. إعطاء دور للمكونات (سياسيا وإقتصاديا) ..

. الحاجة إلى المصالحة الوطنية لانها الركيزة الاساسية للاستقرار ..

فالتحول السياسي يجب أن يوازن على المدى المتوسط بين مصالح القوى المختلفة في المجتمع وعدم إستغلال الولاءات الدينية والعرقية كي لايؤدي ذلك إلى صراعات (وكما حدث) حيث تطورت إلى نزاعات مسلحة بين القوى المختلفة ، وذهب ضحيتها الكثير من ابناء الشعب ، وعليه فأن الادارة الامريكية عندما تقدم على بناء نموذجها الديمقراطي عليها أن تضع في حساباتها جملة من التحديات حسبما يراها هؤلاء الكتاب :-

- فيما يتعلق بالنواحي الامنية يتوجب على قوات الاحتلال إنشاء بيئة آمنة.
- إعادة القانون والنظام إلى مؤسسات الدولة والمجتمع .
- إبتعاد قواتها عن واجبات قوى الامن الداخلي.
- إعادة دمج عناصر الجيش العراقي في الحياة المدنية.
- دعم المؤسسات والتعاون معها خدمة لعملية التحول الديمقراطي إلا أنها لابد أن تكون متأنية لاسريعة كي لايؤدي ذلك إلى إخفاقات.

وتشير كل الدلائل أن الديمقراطية ليست ممارسة بقدر ماهي تنشئة مبكرة للافراد والشعوب منذ الولاد ، فبناء الدولة العراقية مهمة صعبة وتحتاج إلى جهود كبيرة ، بالاعتماد على دور النخب المتعلمة والمثقفة لتمسك الامر وتمارس سياسة الامر الواقع بسلوكية وعقلية المواطن العراقي البسيط .

ومن وجهة النظر الاكاديمية فإن بناء الدولة قائم على الديمقراطية في بناء الهياكل المؤسسية(الرسمية وغير الرسمية) المؤطرة للمجتمع والمنظمة والمعقلنه لحركته وسلوكه ومبدأ البناء يعني كذلك خلق الشروط الموضوعية والملائمة لنمو هذه الهياكل التي تستطيع

تستوعبه المعارضه والاختلاف في الرأي والافكار والسياسات على أسس صريحه وعقلانية ومن ثم إتاحة الفرصة لتطوير الهيكلية المؤسسية للنشاط السياسي والاجتماعي. وفي وضع كالوضع العراقي على العراقيين إدراك أن مستقبل بناء دولتهم بحاجة لتفهم أن عملية بناء مجتمعه وهياكله المؤسساتية يتطلب مجموعة من الشروط الواجب توفرها للبدء في عملية البنا . وبالإمكان إيجاز هذه الشروط بالاتي :

(أولا): الحاجة إلى دولة قوية متماسكة قائمة على فلسفة أو ثقافه سياسية تتقبل شروط العملية الديمقراطية بوصفها منافسة أجتماعية سلميه تقوم على مبادئ التوافق والتراخي بين السلطة والمعارضة وذلك بأعادة تعريف السياسة بأعتبارها منافسة مدنية شريفة بهدف تحصيل الحقوق وأدارة التوازن بين المصالح ومع الاخر( ).

(ثانيا): تحديد ماهية الهوية الوطنية على أساس تمثيلها لجميع المكونات الجوهرية لبنية المجتمع والدولة وذلك بأعادة تأهيل الفرد ثقافيا وفكريا بمساعدته على إمتلاك ناصية التفكير الحر للانتقال به من صيغة المجتمع المغلق إلى المنفتح التعددي والحوار مع الاخر والاختلاف( ). حيث تؤدي عملية التثقيف والتعليم دورا متميزا في هذا المجال خاصة في خلق مناخ فكري وذهني جديد قادر على الدخول إلى عالم الممارسة الديمقراطية وبناء المجتمع المدني الحديث..

(ثالثا): إن السبيل القويم للبناء الديمقراطي هو تقوية المجتمع والبدء في البناء من القاعدة في الاسفل تطوير المنظمات غير الحكومية (النقابات ، الجمعيات ، الاحزاب ، الاتحادات) وتعزيز دورها في بناء المجتمع المدني وإقامة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية على أساس كونها مؤسسات إحترافية لا فئويه (عشائرية ، طائفية ، عرقية) فهي تكنوقراطية في طبيعتها مرتبطة بمعايير المواطنة والمصلحة الوطنية.

وهناك حقيقة اساسية تتجسد في كون أن الاستقطاب السياسي الذي أفضى إلى العنف السياسي في العراق ليس ذو جذور موغلة في البلاد حيث أدخل على يد الاحزاب المتنافرة بعد عام ، وهذا العنف السياسي قد تخطى أكثر من عمر الدولة العراقية الحديثة بالاضافة إلى أنه لم يظهر حالة السلام الديمقراطية الاجتماعية المبنية على التسامح وقبول الاخر التنوع الواسع الذي يتصف به المجتمع العراقي دليل على أن هذه التنوعات والالوان للطيف

الاجتماعي لم تكن إلا متكاملة فيما بينها لاظهار صورة مجتمع عراقي متمازج ومتكامل يشهد على ذلك مجموعة من القيم والتقاليد التي يؤمن بها ويمارسها هذا المجتمع دون رفض لأياً كان من مكوناته . وبهذا سيكون من المعقول تصور إمكانية نقل تقاليد التسامح والقبول بالاخر ببعدها الاجتماعي والمتوارث عليه عبر السنين إلى تقاليد قبول باخر على البعد السياسي متى ما إستطعنا تحديد العوامل الانانية والذاتيه ومصالح الجهات الاجنبية (الخارجية) التي تحاول اللعب بالورقة السياسية في العراق بناءا على (أجندتها) الخاصة .

من هنا نتوصل إلى أهمية المدخل الاجتماعي في ترسيخ مفهوم الديمقراطية السياسية في العراق والتي منها نؤكد على وجوب فتح الحوار والابتعاد عن النوايا الاخرى سواء من جانب تصفية الحسابات أو من جانب إثارة الفتن وعموم الفوضى والاظطراب لان الحوار والمصالحة الوطنية تعني إحتواء الخلافات الداخلية وسمو التطلعات المستقبلية .

الخاتمة

بعد الانهيار الذي حصل للاتحاد السوفيتي، وجدت الولايات الأميركية نفسها القوة الأولى في العالم. وهذا ما جعلها تبحث عن التغيير في خارطة العالم السياسية وان احداث الحادي عشر من ايلول / سبتمبر منحها الغطاء في سلوكية هذا النهج، الذي وظفه المخطط الاستراتيجي الاميركي وتناول فيه مفهوم الديمقراطية كشعار يمكن استخدامه كغطاء مناسب للتحرك والتدخل في شؤون العالم عن طريق الهيمنة والاستحواذ بشكل مباشر أو غير مباشر . ولا يوجد متفهم اليوم ما يعتبر الديمقراطية هي أفضل الأنظمة السياسية المعاصرة، وإنه مدرك جيدا حدود التمايز بين الواقع والمفهوم لها (الديمقراطية)، إلا ان عدم الادراك لهذه الديمقراطية من تلك يؤدي الى خلط بين الحرية والديمقراطية كنظام سياسي.

هناك اتفاق لاغلبية الباحثين على أن الديمقراطية ليست ممارسة بقدر ماهي تنشئة مبكرة للافراد والشعوب تنمو معهم منذ الولادة ، وعليه يجادل البعض حول عدم إمكانية تطبيق الديمقراطية التي نجحت لدى بعض الامم والشعوب على أمم وشعوب أخرى (قد لم تعرف أي تجربة ديمقراطيه خلال تاريخها الحديث) ومن هذا المنطلق رفض الكثيرون المشروع الامريكي الخاص (نشر الديمقراطية في المنطقة) عموما وفي العالم العربي خصوصا على إعتبار أن التجربة الغربية في الديمقراطية وإن حققت نجاحا في بلدانها فأنها غير صالحة أو موفقة لمناطق أخرى ذات الارث الحضاري والاجتماعي المختلف عن الارث الغربي في التطور نحو الديمقراطية.

إلا أن الاستراتيجية الأميركية التي تستخدم نفوذها كقوة عظمى للقيام بنشر قيمها الديمقراطية وفتح مجتمعات العالم أمام هذه القيم ومن دون ان تسمح لقوى اخرى أن تنافسها على عرش الإمبراطورية، دفع المخطط الاستراتيجي الأميركي ان يثبت الأهداف على الخارطة الاستراتيجية والتي كان العراق يمثل هدفا رئيسيا من أهداف الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة ويشكل نموذجا لتطبيق الديمقراطية المراد نشرها من قبل المفكر الامريكي الذي يبرر بتحقيق عظم وجسامة المغامرة السياسية والاستراتيجية الكبرى التي أقدمت عليها الادارة الامريكية بغزو العراق واحتلاله لأنه يشكل نواة منطقة المصالح الحيوية والأمن القومي الميركي وفق نظرية (ماكندر) والآن وبعد أن تفككت المرتكزات الشكلية والاجرائيه التي قدمتها الولايات المتحده الامريكية لغزو العراق لم يبق في يد الادارة الامريكية

من مبرر حقيقي لغزو العراق إلا نجاحها في إحداث تغيير أساسي في نمطية بنائه الاجتماعية والسياسية عبر عملية سياسية محكمه تكون مخرجاتها تأكيد نجاح عملية البناء الديمقراطي في العراق .

وإذا ماحاولنا تلمس نجاح أو فشل الادارة الامريكية في هذه العملية ستستحضر الاخفاقات الاجرائية والعملية الناتجة عن الاخطاء الاستراتيجية التي إقترفتها أجهزة الولايات المتحده الامريكية في العراق عبر خمسة أعوام ونيف أي منذ (إلى) من حكم تدرج من حكم عسكري مباشر ثم حكم مدني بقيادة القوات المسلحة أو للجيش الركن الكبير فيه إلى تأثير من وراء الستار بعد ما يسمى بعملية أعادة السيادة للعراق .

إن جدلية العلاقة بين بناء الدولة والديمقراطية في ظل صراع المكونات السياسية وحتمية الوجود العسكري الامريكي تضعنا أمام حقيقة (سياسية وإقتصاديه وإجتماعية وأمنية) عراقية الخصوصية لاسبيل إلى تجاهلها وهي أن عملية بناء الدولة وإقامة مجتمع الديمقراطية محكومة بأن تكون محط توافق سياسي – إجتماعي يجعل منها إستراتيجيه كاملة لكل قوى المجتمع . فالعبرة ليست في التغيير الذي أصاب البلد وإنما في البناء والاستقرار المؤسسي الذي يعتمد صياغة إستراتيجية وطنية تعبر عن الخصوصية وتضفي القدرة على التفائل والاستفادة من تجارب الاخرين حيث ان محور العملية الحضارية هو الانسان فهو صانع الحضارة ومبتكر إبداعاتها وهو المتلقي لناتجها والمستفيد من محصلتها لذلك تلتقي التشريعات والنظم كلها من أجله ولحمايته وتحقيق مايحفظ كرامته ويحقق رفاهيته وينقل كل تفاصيل المجتمع والدولة للا ة الديمقراطية الحقيقية الفاعلة.

وأخيرا وليس آخرا تقع على كاهل قادة الفكر والرأي في العراق مسؤولية توعية السواد الاعظم من الشعب العراقي العريق بحضارته وإنسانيته وقيمته وعلومه التي وصلت إلى العالـ .. هذا الشعب المغيب عن العملية السياسية بحقيقة الدور الذي يتطلب منه والمناط به لاحداث التغيير الداخلي وإيجاد الانموذج الديمقراطي الذي يلائم البيئة العراقية وذلك يتجاوز النزاعات الذاتيه والحساسيات الفئوية والعمل على بناء اللحمة الوطنية وعلى وفق الانتماء لموحد لوطن واحد وليس مجزء والعمل على تخليص الشعب والبلاد من الاحتلال .

الهوامش والمصادر

. حميد السعدون نظرة جيوبوليتكية لخارطة العراق ، أوراق دولية ، بغداد مركز الدراسات الدولية ، العدد

. أحمد سليم البرهان اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، القاهرة مجلة السياسة الدولية العدد /

. هل تنجح أمريكا في تغيير الشرق الاوسط ، بحث ، شبكة المعلومات WWW.google.com

. عدنان أبو زيد ، بشرى الديمقراطية الامريكية للعالم ، بحث منشور على شبكة المعلومات الموقع www.alsabare.com

. هنري كسنجر الفشل في العراق سيكون كارثة على الغرب ، صحيفة الشرق الاوسط العدد تشرين الاول

. للمزيد من التفاصيل أنظر

Christian – peter – giacomo lunciani – regime change in iraq : the transalantic and regionodal – dimensions – sais – gohns Hopkins Universty –European University insititute . 2004 . p.p – 45 – 65

. لويس برنارد ، الاستشراق في خدمة الديمقراطية الامريكية ، بحيث منشور على شبكة المعلومات على الموقع www. Qnds way com / akbbar / arshirk 202 . 2002

. ريتشارد نيكسون ، الفرصة السانحة ، ترجمة أحمد صدقي عمان ، دار الهلال ،

. خطاب جورج دبليو بوش ، بشرى الديمقراطية العالمية ، على شبكة المعلومات www.alarabnews.com

. سرمد عبد الستار أمين ، إستنساخ هيكل مؤسسات الامن القومي الامريكي ، صحيفة الاتحاد / العدد ( ) كانون الثاني

. ريتشارد نيكسون الفرصة السانحة ، مصدر سابق ، ص

. خطاب الرئيس بوش ، بشرى الديمقراطية ، مصدر سابق

. سرمد عبد الستار أمين ، إلى أين يتجه الامن في العراق ، جامعة بغداد أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية/ العدد / –

. نعومي كلايد السنة الصفر ، نهب العراق سعيا إلى يتوبيا المحافظين الجدد بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، اكتوبر – تشرين الاول

. bathsheba crocker ,(reconstructing iraqs economy) the washington quarterly, vol .27.no.4 – 2004

. المصدر نفسه

. بلقيس محمد جواد الثقافة السياسية والمجتمع المدني ، ملخص بحث مقدم للمؤتمر التاسع لمركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كانون الاول ،

. المصدر نفسه

. اليسون. جي. كي. بايليز، الأمن العالمي في عام ودروس العراق، محاضرة تم إلقاؤها بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت في / / ، مجلة المستقبل العربي، العدد ، كانون الثاني/ يناير – .

. عبد الوهاب القصاب ، القوى الفاعلة على الساحة العراقية وأثرها في نشوء المجتمع المدني (رؤية أستراتيجية) ملخص بحث مقدم للمؤتمر التاسع لمركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد /كانون الاول

. هنري كسنجر الفشل في العراق مصدر سابق

. ريوبيل مارك ، نسف الديمقراطية في العراق ،صحيفة الاتحاد العدد أيلول

. سوسن إسماعيل العساف الديمقراطية والاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بغداد مركز الدراسات الدولية مجلة دراسات دولية العدد أيلول

. **colinl . powell . astrategy of partnership . foreign affaris . jannary . february . 2004**

. colin . powell . op . cit